|  |  |
| --- | --- |
|  |  |

**أثر التمويل من قبل المنظمات على إدارة المشاريع الاستثمارية**

**The impact of funding by organizations on the management of investment projects**

**إعداد الطالب:**

 **حسين محمد علي السلوخ**

**Hussein salloukh**

**طالب دكتوراه في جامعة الجنان قسم ادارة الأعمال**

**الايميل: Hsalloukh68@gmail.com**

**قائمة المحنويات**

[**1.** **المقدمة** 2](#_Toc160362130)

[**2.** **أهمية الدراسة** 3](#_Toc160362131)

[**3.** **اهداف الدراسة** 4](#_Toc160362132)

[**4.** **مبررات اختيار الدراسة** 5](#_Toc160362133)

[**5.** **الإشكالية** 6](#_Toc160362134)

[**6.** **فرضيات الدراسة** 6](#_Toc160362135)

[**7.** **منهج الدراسة** 7](#_Toc160362136)

[**8.** **الوسائل البحثية (أدوات الدراسة)** 7](#_Toc160362137)

[**تمهيد....................** 8](#_Toc160362138)

[**1.1** **تعريف التمويل** 8](#_Toc160362139)

[**2.1** **أنواع التمويل** 10](#_Toc160362140)

[**3.1** **مصادر التمويل** 11](#_Toc160362141)

[**4.1** **مفهوم المشاريع الاستثمارية** 13](#_Toc160362143)

[**5.1** **أنواع المشاريع الاستثمارية** 14](#_Toc160362144)

[**6.1** **اهداف المشاريع الإستثمارية** 15](#_Toc160362145)

[**7.1** **أهمیة المشاريع الإستثمارية** 16](#_Toc160362146)

[**خلاصة الفصل الأول** 17](#_Toc160362147)

[**الفصل الثاني: منهجية الدراسة** 19](#_Toc160362148)

[**تمهيد..................** 19](#_Toc160362149)

[**1.2** **أدوات الدّراسة** 19](#_Toc160362150)

[**2.2** **برنامج التّحليل SPSS** 20](#_Toc160362151)

[**الفصل الثالث: مناقشة عامة لنتائج الدراسة** 22](#_Toc160362152)

[**الخاتمة والتوصيات** 23](#_Toc160362153)

[**المصادر والمراجع** 24](#_Toc160362154)

# **المقدمة**

يعتبر التمويل من الوظائف الحيوية وقد يكون الأكثر أهمية في عمل المؤسسات، حيث يمثل الركن الأساسي في إدارة العمليات من مدخلات ومخرجات في المنظمات، بالإضافة الى انه من العناصر الأساسية في تنمية تقديمات وانتاجية وجودة الخدمات التي يحتاجها العنصري البشري للتنمية، ولهذا يعد التمويل " من العناصر المحددة للكفاءة في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية في تحديد البدائل المتاحة، ويمكن للإدارة من خلال وظيفة التمويل تدبير الموارد النقدية للمشاريع، وتسيير العمل، وتحديد افضل مصدر للاموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة" (عيروط، 2017، ص537).

فعملية التمويل التي تقررها المنظمة في المشاريع الاستثمارية تساهم في عملية النمو الاقتصادي للمنظمة، حيث تعتبر الاستثمارات من المرتكزات الرئيسية التي يجب التركيز عليها من قبل إدارة المنظمة، لاعتبار ان هذه المشاريع تساهم في استمرار وبقاء المنظمة بالإضافة الى مقدرتها على مزاولة نشاطها، بل ومحاولة تعظيم حصتها السوقية من خلال الاستثمار الأمثل في المشاريع المجدية.

ويبرز دور الإدارة وكفاءتها من خلال استمرار عملية تدفق التمويل، وفي عملية الاستثمار الأفضل في إدارة هذا التدفق لما له تأثير إيجابي على تحقيق أهدافها في ظل الفرص والمخاطر الموجودة والمتوقعة.

ومن هنا تبرز أهمية اثر التمويل على قرارات الإدارة في إدارة المشاريع الاستثمارية، وذلك لارتباط عملية استمرارية تدفق التمويل اللازم في التزام الإدارة بتطبيق الخطط المرسومة، والسعي الدؤوب والمثابرة على تحقيق العائد المرجو من هذه المشاريع، بالإضافة الى الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة التي يوفرها التمويل المستمر وفقا لحاجة المشروع الاستثماري.

اذا فعملية التمويل واستمراريتها لها اثر على كيفية إدارة المشاريع الاستثمارية وهذا ما سوف نقوم بتبيانه، من خلال ابراز دور التمويل واهميته في عملية إدارة المشاريع الاستثمارية.

# **أهمية الدراسة**

* **الأهمية النظرية:**

ان للمشاريع الاستثمارية دورا حيويا في تحقيق النمو الاقتصادي للمنظمات، حيث تسعى المنظمات الى استغلال رأسمالها العامل او أرباحها في عملية الاستثمار الإضافي، فتحاول المنظمات الى التدخل في السوق ومحاولة زيادة حصتها السوقية عبر زيادة تمويلها في المشاريع الاستثمارية التي تحقق لها الربحية وتحقق لها السيطرة والنفوذ الى السوق بقوة اكبر، فعادة ما تسعى المنظمة الى تعظيم قيمتها السوقية وزيادة حجمها، والسعي الى كسب المزيد من الفرص والاستثمار، عبر جودة ادارتها لهذه المشاريع، وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

* ابراز أثر التمويل في المنظمات على المشاريع الاستثمارية.
* أهمية ودور القرارات الصادرة عن المنظمة في التأثير على الاستثمار وزيادة رأس المال الاستثماري، ومصادر التمويل وأنواعه، وطبيعة وحجم أنواع الاستثمارات المختارة في الأصول.
* التعرف على دور الإدارة في إدارة المشاريع الاستثمارية عبر التخطيط والرقابة المالية في سبيل تعظيم قيمتها السوقية.
* توضيح أهمية دور قرارات المنظمة في ادارة العمليات المالية المتعلقة بزيادة الانفاق الاستثماري.
* تساهم في ابراز نوعية القرارات للمنظمة ومدى أهميتها على مستوى زيادة التمويل وتعظيم قيمتها في قطاع الاعمال.
* تقديم مادة علمية جديدة قد تساهم في زيادة الاهتمام بتفعيل دور المنظمات في إدارة المشاريع الاستثمارية، ومدى اثر التمويل على قراراتها في إدارة هذه المشاريع.
* القاء الضوء على أهمية أنظمة معلومات الإدارة المالية في مساعدتها على ربط جميع عملياتها، مما يؤدي إلى عدد من الفوائد طويلة الأجل، كما أنها تسمح بالاستفادة من التمويل والإدارة والاستثمار لتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية، المناطة بعمل المنظمة.
* تحديد القرارات التي يمكن ان تتخذها الإدارة المالية في المنظمة والمتعلقة بهيكلها المالي.
* **الأهمية العملية**

تحاول هذه الدراسة التوصل الى نتائج عملية علمية واقعية حول قرارات إدارة المنظمة، ودورها في إدارة المشاريع الاستثمارية وتعظيم قيمتها، ما يمكن من توضيح بعض النقاط التي قد تكون عائقا امام إدارة هذه المشاريع الاستثمارية الممولة منها، ما يساهم في تطور المنظمة بشكل فعال ويسمح بتقديم عدد من التوصيات لها، قد تساهم في تعزيز القرارات المالية المتعلقة بالاستثمار وكيفية ادارته، مع إمكانية الاستفادة منها في منظمات مشابهة.

# **اهداف الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها لالقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية التي تسعى المنظمات الى تمويلها، ومدى تأثير هذا التمويل على إدارة هذه المشاريع وانجاحها وتعظيم أرباحها، حيث ان عملية التمويل تحتاج الى دراسات معمقة عن الجدوى ومدى تأثير اداراتها على النجاح، ويمكن تظهير أهمية الدراسة فيما يلي:

* معرفة أهمية ودور التمويل في استمرار وتطوير المشاريع الاستثمارية.
* ابراز الوسائل التي تستخدمها المنظمات في تمويل وإدارة المشاريع الاستثمارية.
* كيفية تأمين مصادر التمويل اللازمة التي تساهم في نجاح المشروع وديمومته.
* معرفة مدى قدرة المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية وتطويرها.
* معرفة مدى قدرة التمويل على انجاز المشاريع الاستثمارية المختلفة.
* الوقوف على أهم العوائق التي تواجه قرارات المنظمة اثناء عملية إدارة المشاريع الاستثمارية.
* القاء الضوء على الخلل الذي قد تواجهه المنظمة خلال عملية التمويل، ومدى تأثيره على القرارات وعلى إدارة المشاريع الاستثمارية المختلفة.
* معرفة مدى قدرة اتخاذ القرارات وتـأثيرها علـى النظـام كلـه، عبر تهديد مستوى نجاح هذه الإدارة والنظام الذي تقوم عليه عملية التمويل.
* التعرف على أهداف المنظمة من الاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية، وما هي الأهداف التي تسعى الى تحقيقها.
* التعرف على النقاط الأساسية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها من عملية التمويل والاستثمار في المشاريع الاستثمارية.
* التعرف على مدى جودة ادارة المنظمة في عملية إدارة المشاريع الاستثمارية الممولة منها.

# **مبررات اختيار الدراسة**

ان القرارات الإدارية للمنظمة المتعلقة بتمويل عمليات الاستثمار وتأثيره على مستوى إدارة المشاريع، يعتبر محورا رئيسيا في تطوير النشاط الاقتصادي للمنظمة وعاملا ذات فعالية كبيرة توسعها، وسعيها على تحقيق مستوى عال من الربحية والسعي الى تعظيم قيمتها السوقية، وهذه القرارات المتعقلة بالتمويل تخضع لعلم الإدارة الذي يساهم في أصول عمله المحددة، الى تحقيق الربحية، وهذا ما دفعني لأتناول موضوع هذه الدراسة وفقا لما يلي:

* التعرف على قرارات إدارة المنظمة ودورها في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية.
* أهمية معرفة مستوى تأثير التمويل الذاتي من قبل المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية.
* دراسة القرارات الإستراتيجية التي تتخذها المنظمة (التخطيط، تطوير التمويل، الاستثمار ....) خلال عملية إدارة المشاريع الاستثمارية وكيفية الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.
* الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظراً لطبيعة مجال التخصص.
* يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في ابراز دور التمويل المدروس ومدى فعالية دوره في تعظيم قيمة الشركة وتحقيق الربحية.

# **الإشكالية**

عادة ما تسعى المنظمات الى تحقيق الريادة وزيادة نموها من خلال زيادة رأسمالها العامل، واستغلال أرباحها في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تضاعف ثرواتها وتحسن من مستواها على صعيد السوق، وتعتبر المشاريع الاستثمارية أداة حيوية وفعالية لرفع مستويات الإنتاج، وتؤدي الإدارة دورا حيويا في نجاح او فشل عملية تمويل الاستثمار، بالإضافة الى نوعية التمويل وحجمه يساهم في زيادة فعالية الاستثمار وذلك عبر تأمين مستلزماته، من المصاريف والاعباء وتأمين الموارد التشغيلية والوظائف وغيرها، وهذا ما يضع إدارات المنظمات تحت ضغط اتخاذ القرارات السليمة، باختيارها لكيفية استثمار التمويل بدقة وعلى اكمل وجه، وعلى ما تقدم يمكن ان نطرح اشكاليتنا التالية:

الإشكالية الرئيسية

* الى أي مدى يؤثر التمويل في عملية إدارة المشاريع الاستثمارية؟

الإشكالية الفرعية:

* هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التمويل وجودة إدارة المشاريع الاستثمارية؟
* الى أي حد يساهم التمويل في قدرة المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية؟

# **فرضيات الدراسة**

الفرضية الرئيسية

* قد يؤثر التمويل في عملية إدارة المشاريع الاستثمارية.

الفرضيات الفرعية:

* قد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التمويل وجودة إدارة المشاريع الاستثمارية.
* قد يساهم التمويل في قدرة المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية.

# **منهج الدراسة**

للابحاث العلمية منهجية علمية خاصة لها مجموعة قواعد واجراءات يجب استخدامها في البحوث، فالمنهج الوصفي التحليلي يقوم على جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة التي تساعدنا على الوصف الدقيق للموضوع وتحليله للوصول إلى النتائج، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على هذا المنهج وذلك لانه يلائم دراستنا في محاولة للإجابة على إشكاليتها وفرضياتها، حيث يقوم على تحديد المرحلة التي وصلت اليها الازمة والمراحل التي قد تصل اليها في المستقبل، فهنا يتم معرفة مظهر الازمة والملامح العامة لها والنتائج التي حصلت منها، فيتم هنا توصيف الازمة ووصف ابعادها والاطراف المشاركة فيها ومدى تطورها(الدليمي، 2015، ص159).

# **الوسائل البحثية (أدوات الدراسة)**

سيتمّ الإعتماد على مجموعة من التقنيات (الاستمارة المغلقة) الموجهة الى أعضاء الإدارة في شركة، كما سيتم استخدام اسلوب الملاحظة خلال المقابلات وتدوينها للاستفادة منها لاحقا في التحليل، وقد تم الاطلاع على المراجع والمصادر التي تتحدث عن موضع البحث، اضافة الى استخدام برنامج SPSS لقياس عبارات الإستبيان والتأكد من تحقق الفرضيات أو عدمها.

**الفصل الأول: التمويل**

# **تمهيد**

التمويل هو الوظيفة الإدارية في أي مشروع يهدف الى الحصول على المال، من مصادر متعددة بهدف توفير سيولة او احتياجات المنظمة المالية، بما يساهم ويساعدها على تحقيق أهدافها وزيادة الاستثمار او إعادة تجديد للأصول او الممتلكات، وهذا التمويل يساعد أيضا على استعادة المنظمة للموازنة بين الأعباء والمردودية من الاستثمار، وتسعى إدارة المنظمة الى الحصول على تمويل من مصادر مختلفة، بهدف الوصول الى اقل قدر ممكن من التكاليف وايسر الشروط الخاصة بالتمويل، بهدف الاستثمار في الأصول او مشاريع إنتاجية بما يحقق لها عوائد باقل المخاطر الممكنة.

وللادارة دور حيوي وجوهري كبير في اتخاذ قرار التمويل بناء على تطلعات ورؤية المنظمة ومستوى تحقيق الأهداف المرسومة والانتقال الى اهداف أخرى، عبر المشاريع الاستثمارية التي تهدف الى تطوير وتعزيز ملاءة المنظمة ماليا، وتعزيز كفاءتها المالية وزيادة حصتها المالية، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ قرارات كبير وحاسمة يفرضها التمويل ومصادره ومستوى تكاليفه والعائد المتوقع من هذا التمويل، وهذا ما سوف نتطرق اليه في الاطار النظري من الدراسة عبر الادبيات النظرية التي تتناول التمويل والمشاريع الاستمارية.

# **تعريف التمويل**

التمويل في اللغة يقصد به الإمداد بالمال وفي الاصطلاح هو قيام الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص اخر اما على سبيل التبرع او على سبيل التعاون بين الطرفين من اجل استثمار بقصد الحصول على ارباح تقتسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى المساهمة في رأس المال واتخاذ القرار الاداري والاستثماري، ويعني ايضا تقديم المال الى مستخدمه بصورة تشرك الممول ومستخدم المال في نتيجة توظيف المال (عبد الغفار، 2001، ص21)

يعرف التمويل على انه توفير المبالغ النقدية الأزمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، ويعتبر التمويل من النظرة التقليدية الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع بينما النظرة الحديثة تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة العائد والتكلفة (بوراس، 2008، ص24).

ويعرف التمويل أيضا بصفة عامة، بأنه عملية تكوين المخصصات النقدية المتاحة وتوزيعها واستخدامها لضمان عملية استمرار عملية اعادة الانتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ومستوى المنشأة سواء كانت انتاجية أو خدمية. أو بكلمة أخرى، يفترض الأخذ بمفهوم واحد لمصطلح "التمويل" في لغة الاقتصاد، بوصفه تأمين التمويل اللازم من مصادر متنوعة ومختلفة في صورة قيم نقدية أو عينية ذات قيمة نقدية، واستخدامها في تكوين القيم المادية والحفاظ على استمراريتها. ويندرج في تعريف التمويل بمفهومه الواسع جميع المعاملات والصفقات المالية التي يؤدي استخدامها إلى تغييرات في تركيب القيم المادية وعلاقات الملك، وتظهر عادة في اطار معين "الميزانية" مصادر رأس المال ومكوناته والحقوق والالتزامات المالية الأخرى (قويدر، 2012، ص40)

ويعتبر التمويل هو " تلك القرارات المالية الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية والمصادر المالية لتمويل هذه الاستثمارات دف تعظيم العائد على حق الملكية داخلية كانت أو خارجية أو مزيج بينهما (حنفي، 2002، ص396).

والتمويل:" هو كيفية استعمال الأموال وتسيير إنفاقها ومحاولة ترشيد هذا الإنفاق"، كما تعني" التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية، ومصادر التمويل الملائمة لها، وبأقل التكاليف وفي الوقت المناسب" (الشيخي، الجزراوي، 2000، ص20)

ويعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأمـوال واختيـار وتقسـيم تلـك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة (ساكر، 2006، ص 14).

والتمويل هو توفير المبالغ النقدية وتطوير شروع خاص أم عام، وهو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وفقا للعناصر التالية:

* تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
* البحث عن مصادر الأموال.
* المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان (الحاج، 2010، ص2).

كما يعرف التمويل بانه هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع او تطوير مشروع ما (الخير، رمضان، 2008، ص6).

كما انه هو عملية تقديم الخدمات المالية للمؤسسات بهدف المحافظة على الأنشطة او تطويرها بحيث تساهم في استمرار تدفق الأرباح والدخل (Torre, vento, 2006).

اذا يمكن القول بان التمويل هو عبارة

* توفر الأموال النقدية لانشاء وقيام المشاريع.
* هو عملية إدارية صرفة، بحيث ان الإدارة هي مسؤولة عن عملية توفير مصادر التمويل.
* التمويل ليس للمشاريع الجديدة، بل هو لاي مشروع قائم بحاجة الى تطوير سواء كان في القطاع العام او الخاص.
* للتمويل العديد من الاشكال.
* التمويل يكون في أوقات محددة.

# **أنواع التمويل**

هناك تصنيفات وتقسيمات مختلفة للتمويل، حيث يمكن ان يقسم حسب الحجم أو الطبيعة أو حسب المصدر، لكن التقسيم المستعمل في نطاق واسع هو الذي يكون حسب المدة أو الأجل، ويقسم بذلك إلى ثلاثة أنواع

* التمويل القصير الأجل
* التمويل المتوسط الأجل
* التمويل الطويل الأجل (الناصر، 2002، ص38).

تعريف التمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الإستغلال، ويقصد بتمويل نشاط الاستغلال، هو تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويستخدم كذلك لتمويل الاحتياجات المالية المؤقتة لتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة (لطرش، 2001، ص57).

تعريف تمويل متوسط الأجل: وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشر سنوات، حيث تلجأ المؤسسات إلى التمويل متوسط الأجل إلى جانب التمويل القصير الأجل ويعرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأس المال العامل المتداول وبالإضافة إلى موجوداتها الثابتة.

تعريف تمويل طويل الأجل: مثل القروض البنكية، السندات... إلخ وتكون مدتها أكثر من عشر سنوات، وهو الذي يمنح للمؤسسات، ويكون موجها لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي والمباني وغيرها (الزبيدي، 2001، ص80).

# **مصادر التمويل**

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات والمنظمات بين تمويل داخلي وتمويل خارجي، تبعا لاحتياجاتها وما يمكن ان توفره من اجل الحصول على هذه التمويل، الذي يهدف الى تحقيق أهدافها باقل المخاطر والخسائر الممكنة وتقسم مصادر التمويل الى داخلية وخارجية.

# **مصادر التمويل الداخلية:**

يقصد بالتمويل الداخلي في أبسط صورة بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية (عبد المطلب، 2001، ص22)، والتمويل الداخلي يسمح في التدفق النقدي الاجمالي الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها، حيث تقيس قدرة المؤسسة على ضمان السيولة النقدية لتمويل استغلالها، وتمويل نموها الاستراتيجي، وتسديد ديونها اتجاه الدائنين، وتوزيع عوائد الاسهم على المساهمين (Cyrille, Beysül, 2008, P168 ).

كما وتعتمد المشروعات في المنظمات على المصادر الداخلية للتمويل قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

* **رأس المال (الأموال الشخصية)**

وتظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند تأسيس أو انطلاق المشروع، حيث انه يلجأ صاحب المشروع عند بداية أو تكوين مؤسسته بالاعتماد على أمواله الخاصة ومدخراته الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم رغبته في المخاطرة بأموال غيره، والمحافظة على الاستقلالية المالية (العطية، 2002، ص 63).

* **التمويل الذاتي**

هو المتبقــي مــن قــدرة التمويــل الــذاتي بعــد دفــع العوائــد للمســاهمين فــي المؤسسة، والتخصيصات الاخرى فهو طريقة لتمويل نشاط المؤسسـة باسـتعمال الموارد الماليـة الخاصـة بالمؤسسـة الناتجة عن الارباح والادخارات السابقة المتراكمة ودون اللجوء إلى أطراف خارجية (Fabienne, 2004, P154).

كما يعتبـر التمويـل الـذاتي أحـد المصـادر الخاصـة، التـي تسـتعين بهـا المؤسسـة فـي تمويـل نشـاطها، فهـو يـدل علـى قـدرتها علـى إيجـاد مصـادر ذاتيـة لتمويـل نشـاطها واحتياجاتهـا دون اللجـوء إلـى الغيـر كمـا يمثـل كـذلك، رأس المال الضمني للمؤسسة الممكن إعادة استثماره في النشاط انطلاقا من الفوائض الناتجة عن الاستغلال، إن التمويل الذاتي هي إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة صعوبة المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الاطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة، حيث تشترط البنوك في الكثير من الاحيان على المؤسسات التي ترغب في الاقتراض ألا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه نسبة معينة

ويكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال، والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة، في حين أن النوع الثاني فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق، ويشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققها المشروع من مختلف نشاطاته والتي تبقى لديه بصفة دائمة أو لفترة طويلة، إضافة إلى الاهلاكات والمؤونات (سابق، 2015، ص36).

# **مفهوم المشاريع الاستثمارية**

يعد مجال الإستثمار في المشاريع نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجال المشاريع الإستثمارية أكثر شمولا داخل المؤسسسات، (مزنان، 2011، ص61).

وللمشاريع الإستثمارية عدد من المفاهيم نذكر منها:

* مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: في الاقتصاد غالبًا ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات الموجودات المادية. على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.
* مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية: من هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية.

ويكون الاستثمار باستخدام المدخرات في تكوین الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجیة الجدیدة) اللازمة لعملیات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجیة القائمة أو تجدیدها (سحنون، 2010، ص18).

كذلك هو جزء من الدخل یخصص بغیة الحصول على عناصر الإنتاج الطبیعیة خاصة الأصول الطویلة الأجل بقصد زیادة أو تحسین الطاقات الإنتاجیة للمؤسسات (ال شبيب، 2009، ص15).

وكذلك فإن المشاريع الإستثمارية تمثل مجموع العوامل اللازمة للاستغلال في المؤسسة (بوسيف، 2015، ص7).

# **أنواع المشاريع الاستثمارية**

* المشاريع الإستثمارية الحقيقية والاستثمار المالي: المشاريع الإستثمارية الحقيقية هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.
* الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل: الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة والقبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.
* الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أومن استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).
* الاستثمار المادي والاستثمار البشري: الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والندريب.
* الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لانه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج (النجيدي، 2011).

ويمكن تقسيمها ايضا الى ما يلي:

* الاستثمار العمومي: هو كل استثمار مسیر من طرف الدولة كشخص معنوي أو أحد فروعها بحیث یهدف إلى دفع قوى الإنتاج وتلبیة رغبات المستهلكین، ومن الملاحظ أن حجمه یزداد في الدول التي اعتنقت النظام الاشتراكي الذي كرس مبدأ التأمیم والمصادرة ونزع الملكیة للمنفعة العامة.
* الاستثمار الخاص: هو الذي یهدف إلى تحقیق مصلحة خاصة وعامة ویقوم به سواء شخص معنوي أو طبیعي والغرض منه تحقیق أكبر ربح ممكن، وهو متعلق بدرجة توفیر الأشخاص للأموال عن طریق رفع القدرة الشرائیة للمواطن ولا یتحقق هذا إلا إذا كان الاقتصاد الوطني في صحة جیدة وهو نوعان:
* استثمار خاص وطني: هو الاستثمار الذي ینجزه الأشخاص الذین یحملون نفس الجنسیة للدولة التي یقوم بها المشروع.
* استثمار خاص أجنبي: یعرف من خلاله جنسیة المستثمر فالشخص الأجنبي هو الذي لا یحمل جنسیة الدولة التي یقوم بها الاستثمار .

# **اهداف المشاريع الإستثمارية**

 تهدف المشاريع الإستثمارية الى نقل رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج، إذ تنطلق العملیة الاستثماریة بنقل الرأسمال النقدي إلى رأس منتج المتمثل في الآلیات والمباني والتجهيزات، فهي الوسیلة الأساسیة، غیر انه قد یكون الرأسمال العیني جزء من الرأسمال المستثمر من اول مرة، دون أن یمر من عملیة النقل إلى النقدي إلى العیني (ابو قحف، 2003، ص377).

وفي الكثير من الاحيان تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أومن اجل تحقيق العائد او الربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف ايضاً:

* تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
* المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
* استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
* ضمان السيولة اللازمة(Jarrosson, 2002, P61)

أهداف المشاريع الإستثمارية الخاص:

تسعى المشاريع الإستثمارية إلى تحقیق مجموعة من الأهداف الخاصة، ومن أهم هذه الأهداف نذكر منها ما یلي:

* المحافظة على رأس المال المستثمر: إن كل مستثمر یهتم بالحفاظ على رأس ماله بالدرجة الأولى، فهو یسعى إلى عدم تبدید ثروته ولهذا فإنه یحاول أن یوجه استثماراته وفقا لذلك.
* تحقیق أقصى عائد ممكن: یمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرین قد یكون بنكا أو مصنعا، لاشك في أن العائد الذي یحصل علیه المستثمر یشكل أحد أهم المعاییر التي یتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر.
* تعظیم القیمة السوقیة للسهم: یعد هدف تعظیم القیمة السوقیة للأسهم من المعاییر الهامة في الحكم على أداء المنشآت والشركات المساهمة، ذلك لأن ارتفاع القیمة السوقیة لأسهم المنشأة یشیر إلى نجاح هذه المنشأة في السوق ونجاح الإدارة القائمة على هذه المنشأة.
* تحقیق السیولة: یقصد بتحقیق السیولة للمستثمر أن یتوفر بحوزته نقدیة جاهزة للدفع عند اللزوم، وٕاذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحدیث عن مشروع ما فإن السیولة لهذا المشروع هي قدرته على سداد الالتزامات المترتبة علیه وقت استحقاقها أو قدرته على تحویل ما بحوزته من أصول إلى نقدیة بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد (شموط، كنجو، 2008، ص5).

# **أهمیة المشاريع الإستثمارية**

للمشاريع الإستثمارية أهمیة بالغة في الاقتصاد ومن أهم مظاهر أهمیته ما یلي:

* مساهمة الاستثمار في زیادة الدخل القومي وزیادة الثروة الوطنیة وذلك لأن الاستثمار یمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظیم هذه الموارد أو تعظیم درجة المنفعة من الموارد المتاحة.
* مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجیا الحدیثة والمتطورة، وتكییفها مع الظروف الموضوعیة للمجتمع.
* مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العدید من الأیدي العاملة، ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.
* مساهمة الاستثمار في تنفیذ السیاسة الاقتصادیة للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السیاسة.
* مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع (شموط، كنجو، 2008، ص10-11).

بالاضافة الى ان لهذه المشاريع مزايا وعيوب نذكر منها:

مزاياها:

* توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الإستثمار.
* تهيئ له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل.
* تتميز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة.
* تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعّالة ونشيطة.
* تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين والوسطاء الماليين.

عيوبها:

* ارتفاع درجة المخاطرة والمتعلقة بالظروف السياسية.
* قد يكون لها تأثير على الإنتماء الوطني للمستثمر ان كان يسعى للاستثمار خارج الوطن.
* مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف للعملة الأجنبية.

# **خلاصة الفصل الأول**

لقد تناول هذا الفصل تعريف التمويل وانوعه، واهميته والمخاطر المتعلقة بعملية التمويل، بالإضافة الى تعريف المشاريع الاستثمارية واهمتيها وأهدافها و أنواعها، كما تطرقنا الى مفهوم الإدارة وإدارة المشاريع واثر التمويل في قرارات إدارة المشاريع الاستثمارية، وقد تبين ان عملية التمويل هي عملية لها اطرها وخصائصها ينبغي على المنظمات التي تريد الحصول على التمويل القيام بها، منها قياس المخاطر والجدوى من هذا التمويل الذي ينعكس على المنظمة ماليا، وهذا التمويل له مصادر متعددة منها التمويل الداخلي والخارجي، فيساهمان في تمويل مشاريع المنظمة ولكل منهما حسنات ومساوئ، لذا يجب الانتباه الى عملية التمويل ومدى إمكانية الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستثمار، الذي يقوم على تطوير وزيادة وفعالية المنظمة، سواء على مستوى الإنتاجية او تحسين الجودة او زيادة الحصة السوقية وزيادة المنافسة، وكل هذه الأمور تخضع لسلطة الإدارة وتحديدا إدارة المشاريع التي لها اليد العليا في اتخاذ قرارات التمويل او الاستثمار ودراسة العائد والارباح في عملية قياس لاثر التمويل على قرارت الإدارة في زيادة او عدم زيادة المشاريع الاستثمارية، وبعد الانتهاء من الاطار النظري وتوضيح النقاط الرئيسية التي وردت فيها يمكننا الانتقال الى القسم النظري للتأكد من فرضيات الدراسة بعدما تناولنا في هذا الفصل ادبياتها النظرية.

**الفصل الثاني: منهجية الدراسة**

# **تمهيد**

سيتم الحديث في هذا الفصل عن مجتمع الدّراسة والعيّنة، ومنهجيّة الدّراسة وأدواتها، بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS، وكل ما سسيتم عرضه من جداول ورسوم بيانيّة هي من إعدادها إلّا ما سيذكر له مصدراً.

# **أدوات الدّراسة**

تم اعتماد أسلوب الإستبانة لجمع المعلومات، كما اعتمدت على برنامج الإحصاء SPSS لاستخلاص المعلومات وإجراء الإختبارات الّتي تساعد في الإجابة عن الإشكاليّات المطروحة والتّأكّد من فرضيّات الدّراسة، وذلك وفق التّفصيل أدناه:

* الإستبيان أو الإستبانة

أولاً: عمدنا إلى إعداد إستبيان لتوزيعه على العيّنة الّتي حدّدتها، وقد تضمّنت ثلاثة أقسام:

* القسم الأوّل ويتضمّن رسالة موجّهة إلى مالئ الإستبيان.
* القسم الثّاني ويتضمّن المتغيّرات الدّيموغرافيّة أو البيانات العامّة المتعلّقة بمالئ الإستبيان ويحتوي على الجنس، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، العمر وغيرها.
* القسم الثّالث ويتضمّن العبارات المتعلّقة بمتغيّرات الدّراسة الّتي يجيب عليها مالئ الإستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد تمّ اعتماد معايير (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أعلم، لا أوافق) لقياس درجة الموافقة لدى مالئ الإستبيان، حيث أنّ هذه المعايير تعتمد للإجابة عن عبارات السّلوك.

جدول 1 محاور الإستبيان (فرضيات الدراسة)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إسم المحور | يتضمّن عبارات | عدد العبارات |
| المحور الأول | قد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التمويل وجودة إدارة المشاريع الاستثمارية.. | 6 |
| المحور الثّاني | قد يساهم التمويل في قدرة المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية. | 6 |

# **برنامج التّحليل SPSS**

عمدنا إلى استخلاص نتائج المعلومات الّتي جمعتها وإجراء الإختبارات عبر البرنامج وفق المراحل التّالية:

1. جدولة البيانات: حيث تمّ وضع البيانات في جداول إحصائيّة تتضمّن التّكرارات والنّسب المئويّة.
2. تمثيل البيانات بيانياً: حيث تمّ التّعبير عن البيانات برسوم بيانيّة تتلائم مع طبيعتها.
3. حساب المقاييس الإحصائيّة التّالية:
* المتوسّط الحسابي MEAN: استخدم لتحديد مستوى النّزعة المركزيّة واتّجاه العبارات، بالإضافة إلى المتوسّطات المتعلّقة بالمتغيّرات الدّيموغرافيّة.
* الإنحراف المعياري Standard Deviation: لتحديد مستوى التّشتّت في كل عبارة من عبارات الإستبيان.
1. إجراء الإختبارات التّالية:
* معامل الإرتباط لبيرسون Pearson Correlation يستخدم لقياس الإتّساق الدّاخلي Internal Validity لعبارات الإستبيان.
* معامل الإرتباط لسبيرمان Spearman Correlation يستخدم لقياس مقدار قوّة الإرتباط بين محاور الدّراسة أي بين المتغيّر المستقل بأبعاده والمتغيّر التّابع.

**خلاصة الفصل**

تمّ الحديث في هذا الفصل عن مجتمع الدّراسة والعيّنة والمنهجيّة المتّبعة، بالإضافة إلى أدوات الدّراسة وصدق وثبات هذه الأدوات، وسنعرج للحديث عن نتائج الدّراسة وترابط متغيّراتها وآراء العيّنة.

# **الفصل الثالث: مناقشة عامة لنتائج الدراسة**

تأتي هذه الدراسة في هذا السياق محاولة الكشف عن أثر التمويل من قبل المنظمات على إدارة المشاريع الاستثمارية.

من الأهداف الرئیسیة لهده الدراسة الكشف عن الدور التي يلعبه مسستوى التمويل وعلاقته بعملية الإيرادات والنفقات المالية.

قسمت الدراسة الى اطار منهجي وإطار نظري وتناولت الأهمية والأهداف اضافة الى الإشكالية التي تم طرحها والإجابة عليها والأدوات المستخدمة وهي عبارة عن استمارة مغلقة وجهت الى من أعضاء الإدارة في الشركة موضوع الدراسة وتألفت العينة من 65 شخصاً بالإعتماد على العينة القصدية.

عرضت الدّراسة إجراء تحليل للعينة وفقاً للجنس والمستوى الدراسي وسنوات الخبرة ثم قامت بتحليلها وقد طبقت استبيان على العينة المستهدفة، واعتمدت تطبيق الاستبانة لجمع المعلومات، ثمّ قمنا بقياس نسبة ارتباط المتغيّرات.

ويمكن تفسير النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع الدراسة وألقت الضوء الى أهمية التمويل في العمليات الإستثمارية في الشركات وقد أظهرت أن هناك إرتباطاً مع العديد منها، وقد طرحت الدراسة سؤالاً اشكالياً رئيسياً يتمحور حول تأثير التمويل في عملية إدارة المشاريع الاستثمارية.

وللإجابة على هذا التساؤل قدمت الدراسة مجموعة من الفرضيات كانت الدراسة الميدانية محكاً لإختبارها حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد قمنا بالإجابة على الفرضيات الفرعية حيث تبين ما يلي:

الفرضية الأولى: قد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التمويل وجودة إدارة المشاريع الاستثمارية.

تبين من خلال نتائج الدراسة لهذا المحور ان العلاقة أتت ايجابية قوية استناداً الى معامل الإرتباط وقد ارتبطت عبارات هذا المحور ببعضها البعض دون وجود أي تشتت فيها وأكدت العينة المستهدفة على اهمية التمويل في استثمار الشركات وبهذه النتائج يمكن القول بأن الفرضية الأولى قد تحققت.

الفرضية الثانية: قد يساهم التمويل في قدرة المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية.

تبين من خلال نتائج الدراسة لهذا المحور ان العلاقة أتت ايجابية قوية أيضاً ولا يوجد تشتت بين محاوره وهذا يدل على أن التمويل يساهم في قدرة المنظمة على إدارة المشاريع الاستثمارية وانطلاقا مما سبق فإن الفرضية الثاني قد تحققت.

# **الخاتمة والتوصيات**

يعد الأستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، اما المجتمعات النامية فالسبيل امامها مازال رحبا للاهتمام بالاستثمار والتوسع في مجالاته حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقي.

لقد أصبح موضوع المشاريع الإستثمارية من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة، لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعًا وخاصة لجهة علاقته بمصادر التمويل

تطرقنا في هذه الدراسة الى التمويل وارتباطه بالمشاريع الإستثمارية وعلاقتهما بالإدارة وتأثيرها في قرارات ادارة مثل هذه المشاريع حيث توصلت الى التوصيات التالية:

* اهمية دراسة المشاريع الإستثمارية من الناحية الإدارية كونها من العوامل الأساسية في نجاح أي مشروع.
* اتخاذ القرار الإستثماري السليم الذي يعتمد على دقة وموضوعية بإعتباره الركيزة الأساسية للمشاريع.
* تسهيل عملية التمويل من أجل من أجل تشجيع العمليات الإستثمارية.

# **المصادر والمراجع**

**المصادر العربية**

* ابو قحف أبو عبد السلام، 2003، اقتصادیات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجدیدة، مصر.
* بوراس أحمد، 2008، تمويل المنشآت الإقتصادية، دار الحامد للنشر، الجزائر.
* الحاج طارق، 2010، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
* حنفي عبد الغفار، فرياقص رسمية زكي، 2002، مدخل معاصر في الإدارة المالية الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
* حنفي عبد القادر، 2002، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر.
* الخير طارق، رمضان ريم، 2008، تمويل المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
* سابق نسيمة، 2015، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر
* ساكر محمد العربي، 2006، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر.
* الشيب دريد كامل، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثمار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
* الشيخي حمزة، الجزراوي إبراهيم، 2000، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
* العطية ماجدة، 2002، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
* فاروق سحنون، 2010، قیاس أثر بعض المؤشرات الكمیة على الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مدكرة الماجستیر، تخصص التقنیات الكمیة المطبقة في التسییر، الجزائر.
* قويدر فاطمة الحاج، 2012، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية، خلال الفترة 2009-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
* لطرش طاهر، 2001، تقنيات البنوك، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر.
* الناصر سليمان، 2002، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرادية، الجزائر.
* النجيدي، نصر حمود مزنان، 2011، اهداف الاستثمار، شبكة جامعة بابل، موقع الكلية، نظام التعليم الالكتروني، [كلية الادارة والاقتصاد](http://business.uobabylon.edu.iq/Default.aspx?fid=9)، [قسم علوم مالية ومصرفية](http://business.uobabylon.edu.iq/lectx.aspx?depid=1)، العراق.
* يوسف حسين يوسف، 2012، التمويل في المؤسسة الاقتصادية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر.

**المصادر الاجنبية**

* Abdelraheem, Abubkr Ahmed Elhadi & Serajeldin, Badreldin Elhadi Ahmed, Financial Structure and its Impact on Commercial Bank Objectives, IJARIIE-ISSN (O)-2395-4396, Vol-3 Issue-4 2017.
* Aktas, N, Croci, E, Petmezas, D. 2015, Is working capital management value enhancing? Evidence from firm performance and investments, Journal of Corporate Finance, Vol.30.
* Cyrille Mandou,Beysül Aytaç, Comptabilité générale de l’entreprise , 2008, instruments et procédures, De Boeck, Bruxelles.
* http://www.ostadz.com/index.php?option=com\_content&view=article&i
* Jarrosson CH. 2001-2002. Les modes alternatife des règlements des conftits, cours D.E.S.S Filière Franco phone U.L. France.
* Torre M. and Vento (2006) Microfinance, Palgrave Macmillan , Londan